

يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوعى وأحدى للحالة في الاقليم ، بغية التعميل بعملية إنهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للإعلان ،

الخمس ، المساعدة في تعزيز اقتصاد الاقليم وتوسيعه من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي :

وإذ تلاحظ أنه قد أجري في الاقليم في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ استفتاء بشأن المركز السياسي ،

٩ - تحت الدولة القائمة بالادارة على مواصلة تيسير العلاقات الوثيقة والتعاون الوثيق بين شعب الاقليم والمجتمعات الجزرية المجاورة والمؤسسات الاقليمية من أجل زيادة تعزيز رفاهه الاقتصادي ؟

وإذ تشير إلى جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع المتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

١٠ - تحت الدولة القائمة بالادارة على أن تصون ، بالتعاون مع ممثلو ساموا الأمريكية المنتخبين انتخاباً حراً ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على نعمتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؟

وإذ تهضم في اعتبارها أن إحدى العقبات التي تتعرض سهل التنمية الاقتصادية في الاقليم هي حالة عدم اليقين التي تكتنف الأرضي التي تحفظ بها السلطات الاتحادية ،

١١ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؟

وإذ تدرك ما لغواه من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنمية اقتصاد الاقليم ، وإذ تلاحظ ما يقدمه صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة وتطوير صناعة النقل من إمكانات هائلة للتنوع ،

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

الجلسة العامة ٧٧

٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢

وإذ تهضم في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعه تحت إدارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بعوام^(١) من تقرير اللجنة الخاصة المنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة للعام ١٩١٤ (د - ١٥) :

٣ - تؤكد من جديد افتئاتها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي أن تؤخر بأي حال من الأحوال تنفيذ الإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٩١٤ (د - ١٥) ، والذي ينطبق تمام الانطباق على غوام ؛

٤ - تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بالمسؤولية عن كفالة إبقاء شعب الاقليم على علم تام بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩١٤ (د - ١٥) ؛

٥ - تكرر تأكيد أن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة أن توجد في الاقليم الظروف التي يمكن شعب غوام من أن يمارس بحرية

٢١/٣٧ - مسألة غوام

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة غوام ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ،

وقد استمعت إلى بيان مثل الدولة القائمة بالادارة^(٣) ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بغوام ، مما

(١) المرجع نفسه ، الفصل الثامن عشر.

(٢) المرجع نفسه ، الفصل الثالث والرابع والثامن عشر .

- ٢٢/٣٧ - مسألة برمودا ، إن الجمعية العامة ، وقد نظرت في مسألة برمودا ، وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٧) ، وإذا تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والتضمن إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة ببرمودا ، وإذا تأخذ في اعتبارها بيان مثل الدولة القائمة بالإدارة^(٨) الذي قال فيه إن حكومته ستحترم قام الاحترام رغبات شعب برمودا في تقرير المركز الدستوري للأقاليم مستقبلاً^(٩) ، وإذا تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام وال سريع للإعلان فيما يخص الأقاليم ، وإذا تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالإدارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق ببرمودا ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أوعي وأجدى للحالة في الأقاليم بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للإعلان ، وإذا تشير إلى جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع المتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وإذا تلاحظ أن اقتصاد الأقاليم لا يزال يعتمد اعتماداً شديداً على السياحة والنشاط التجاري للشركات الدولية ، وإذا تدرك ما للأقاليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة قوته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ، وإذا تضمن في اعتبارها أن بعضات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتحصل على معلومات مباشرة كافية عن الحالة السائدة في تلك الأقاليم ، وتحتحقق من آراء شعوبها فيما يتصل بمركزها السياسي مستقبلاً ، ١ - توافق على الفصل المتعلق ببرمودا^(١) من تقرير اللجنة
- (٧) المرجع نفسه ، الفصول من الثالث إلى الخامس ، والفصل العشرون .
 (٨) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٧ ، الفقرات من ٦٤ إلى ٦٦ .
 (٩) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٣ A/37/Rev.1 ، الفصل العشرون .
- : دون أي تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) :
 ٦ - تعيد تأكيد افتئاتها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل ألأ تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الأقاليم عن ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحث الدولة القائمة بالإدارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامتثال التام لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع المتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛
 ٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غوما ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتنمية اقتصاد الأقاليم وتنويعه ؛
 ٨ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، بالتعجيل بنقل ملكية الأراضي إلى شعب الأقاليم ؛
 ٩ - تكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الأقاليم ، بازالة القيود التي تحد من النمو في التنمية الاقتصادية للأقاليم ، ولا سيما فيما يتعلق بصيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة وصناعة النقل ؛
 ١٠ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الأقاليم ، اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حق شعب غوما في موارده الطبيعية وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجمون الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الأقاليم ؛
 ١١ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على تعزيز جهودها لتطوير وتعزيز لغة وثقافة شعب الشامورو ، الذي يكون أكثر من نصف سكان الأقاليم ؛
 ١٢ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوما في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛
 ١٣ - ترجمون اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوما في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .